

## المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المانوتة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان  
وعضوية القضاة السادة  
أحمد المومني ، محمد متروك العجارمة، جميل المحادين، أحمد الخطيب

المستدعي / مساعد النائب العام / عمان.

الموضوع: تعيين مرجع عملاً بأحكام المادتين ٣٢٢ ، ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات  
الجزائية.

بتاريخ ٢٠١٠/٥/٥ رفع مساعد النائب العام في عمان أوراق هذه القضية إلى  
محكمة طالباً تعيين المرجع المختص بالتحقيق فيها لصدور قرارين متناقضين أوقف سير  
العدالة هما:

القرار الأول:- بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٧ قرر مدعي عام شرق عمان في القضية رقم  
٢٠١٠/٩٦٦ عدم اختصاصه بالنظر بهذه القضية وأن مدعي عام الجنايات  
الكبرى هو المختص بنظرها وقرر إحالة الأوراق.

القرار الثاني:- بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٧ قرر مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى في القضية  
رقم ٢٠١٠/٣٦٤ عدم اختصاصه بالنظر بهذه القضية وأن مدعي عام  
محكمة بداية شرق عمان هو المختص بنظرها وقرر إحالة الأوراق.

- أدى صدور القرارين المتناقضين إلى وقف سير العدالة.
- محكمتكم صاحبة الصلاحية بتعيين المرجع المختص بنظر هذه القضية.

محكمة التمييز الأردنية

بصفقتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٠/٨٥٧

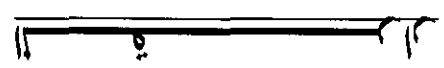
...  
...  
...  
...  
...

...  
...  
...

...  
...  
...  
...

- ۱- ...
- ۲- ...
- ۳- ...

...  
...  
...



...  
...  
...

وفي ذلك نجد أن المدعي العام في محاكم البداية هو صاحب الولاية العامة بالتحقيق طبقاً للمادة (١٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأن اختصاص مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى وكل المدعين العامين في المحاكم الخاصة هي صلاحية استثنائية مسلوقة من اختصاص مدعي عام المحاكم البدائية وبالتالي فإن المتوجب قانوناً على مدعي عام المحاكم البدائية التحقيق في الاعاوى المحالة إليه وبعد أن ثبت له بموجب قوانين المحاكم الخاصة أنها تخرج عن اختصاصه يقوم بإحالتها إلى مدعي المحكمة الخاصة المختصة.

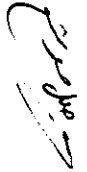
وحيث أن مدعي عام محكمة بداية شرق عمان قام بإحالة الأوراق إلى مدعي عام الجنايات الكبرى بداعي أن فعل الاعتداء الواقع على المجني عليها كان من مارياسا ديل كابليرو يشكل جنابة الشروع بالاعتصاب وفقاً للمادتين ٧٠ و ١/٢٩٢ من قانون العقوبات. وهو أشد من جنابة الشروع بالسرقة بحدود المادتين ٧٠ و ٢/٤٠١ من قانون العقوبات.

وحيث أن مدعي عام شرق عمان لم يحقق في موضوع الدعوى وأصدر قراره قبل ذلك فيكون مدعي عام شرق عمان قد تعجل في إصدار قراره دون القيام بالتحقيق واستكماله لذا يكون مدعي عام شرق عمان هو المختص بالتحقيق في هذه الدعوى في هذه المرحلة.

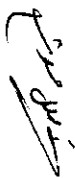
لذا نقرر وعملاً بالمادة (٣٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعيين مدعي عام شرق عمان مرجحاً مختصاً لنظر هذه الدعوى واعتبار الإجراءات التي قام بها مدعي عام الجنايات الكبرى غير المختص صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قرآ أصدر بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١هـ الموافق ٢٠١٠/٦/١٠ م

القاضي المترايس



عضو



عضو





عضو

١

رئيس الديوان

دقيق م.س

